نص فتوى منه فيما يتعلق بعلم الكلام وجهها للعلامة سيدي محمد الحجوي وزير المعارف الإسلامية

باسمك اللهم افتح، وصل اللهم وسلم على من أنزلت عليه ألم نشرح،

جناب العلامة الذي لا يحتاج في تمييز فضله على الغير، العلامة الشيخ الإمام أبا مهدي سيدي محمد الحجوي(1)، فتح الله للجميع أبواب قبوله برضاه عنا آمين، مع سلامة الدنيا والدين، وسلام عليكم وعلى كل من هو منكم وإليكم، أما بعد فقد ورد علي كريم جوابكم عما كنت أجبتكم به، وأجلت النظر فيما أبديتموه، ومازال يكبر بين عيني تنزلكم مع محبكم الذي يتحقق بأنكم أحق بالإفادة له من الإستفادة منه، ولكن حرصكم على الأخذ بالأيدي في المزالق حملكم على إبداء ملاحظاتكم على ما أجبتكم به مبينا لنا فكركم السامي، وهو وأيم الله في غاية الوضوح، إلا في بعض النقط التي أوجبت استلفات النظر إليها ليظهر المقصود من قولنا : لا يفعل ربنا إلا خيرا، فإني دقت من حلاوة هذا المشرب ما حملني على أن أتشبث بحبل الصوفية الذين لم يخرجوا عن دائرة أهل السنة في هذا المقام، الذي تمكنوا به في المعرفة بالفاعل المختار، وأرجو أن يتضح وجه الحق فيها فنكون على سرر السرور بإدارة كؤوس المذاكرة في الحق بالحق، متقابلين من غير تسليم جدلي، فإن أخاك من صدقك، لا من صدقك، وها أنا ذا لخصت جوابكم في ملاحظ :

الملحظ الأول في قولكم رضي الله عنكم أنكم نظرتم في كلامكم السابق إلينا إلى المقضى به وأنه من حيث كونه معصية أو كفرا لا يتصور الرضا بهما بمعنى محبته إلخ ...

فنحن لا نقول بأن المقضى به يجب الرضا به ويحب، وإنما نقول قضاء الله هو الذي يجب الرضا به، فقضاؤه بكل شيء هو عين الحكمة المحبوبة، فالحق تعالى لا نفع يرجع له في طاعة عبده، ولا ضر يمسه في معصية عبده، وإنما إرادته المطابقة لعلمه اقتضت كون فعله سبحانه في غاية الحكمة، والحكمة خير محض، لأنها وضع الشيء في محله، وتفسر بما يرجع لهذا المعنى، ولم يميز بين جميع أفراد ما أوجده الحق إلا الشارع، فنعمل على تفرقته لأفعال الحق وقضائه الذي هو في الحقيقة عين الحكمة، فهي بالنسبة للحق على حد السواء في كونها في غاية ما يكون من الإتقان، وبهذا المعنى

(1) محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي وزير المعارف الإسلامية بالمغرب في عهد الحماية، عالم فقيه مؤرخ مشهور، ازداد بفاس في 4 رمضان عام 1291هـ، وأخذ العلم عن جماعة من أكابر فقهاء القرويين، منهم العلامة محمد بن التهامي الوزاني، والفقيه سيدي محمد بن قاسم القادري، والعلامة سيدي محمد بن عبد السلام كنون، والقاضي سيدي عبد السلام الهواري، والعلامة سيدي عبد المالك بن محمد العلوي الضرير، والشريف الفقيه سيدي الكامل بن محمد الأمراني، وبعد تخرجه من جامعة القرويين تقلد مناصب سامية، منها سفارة المغرب بالجزائر، ما بين عامي 1321هـ-1323هـ، ثم عين بعد ذلك وزيرا للعدل، ثم وزيرا للمعارف الإسلامية، في عهد الحماية الفرنسية، وله رحمه ا مؤلفات أهمها كتابه : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. وتوفي رحمه ا في يوم الأحد 2 ربيع الأول عام 1376هـ، أنظر ترجمته في رياض السلوان للعلامة سكيرج ص 146 وفي الأعلام للزركلي ج 6 ص 96، كما ترجم لنفسه في مقدمة كتابه الفكر السامي ص 9.

يتضح قول الإمام الغزالي : ليس في الإمكان أبدع مما كان(2)، فإن ما أبرمته الإرادة الموافقة للعلم لا يمكن أن يكون في الإمكان أبدع منه، أما بالنسبة للحق فقد جاء في الشرع الفرق، فالكفر الذي هو أقبح أفراد الشر مثلا يلحظ بملحظين، فهو من حيث قضاء الحق به على الكافر عدل، فتصرفه سبحانه في خلقه بما شاء هو نفس الحكمة، ولا تجد أحدا من أهل العلم ينكر العدل والحكمة، بل كل موفق يميل إلى الإذعان إليهما والتسليم لما اقتضياه، لأنهما أعني العدل والحكمة يوجبان ذلك على كل عاقل، وأما من حيث العبد فهو بالشرع شر محض لا يرضى به أحد، وهو مقتضى قول المجيب.

فنرضى قضاء الرب حتما وإنما كراهتنا مصروفة للخطيئة

قال محشي الجلالين العلامة الشيخ سيدي أحمد الصاوي(3) لدى قوله تعالى : (بيدك الخير)(4) بعد كلام : ففعل الله كله خير، لأن أفعاله دائرة بين الفضل والعدل، ولا ينسب له الشر أصلا، وإنما ينسب للمخالف، وليس لمولانا حاكم يخالفه فيما أمر به، بل هو الفعال لما يريد، وقال لدا قوله : ليس عليك هداهم(5)، بعد كلام : ومن هنا قول العارف : من نظر للخلق بعين الحقيقة عذرهم، ومن نظر لهم بعين الشريعة مقتهم، فعذرهم بالنظر لخلق الله الضلال والهدى في قلوبهم، فالخالق للضلال والهدى والأفعال جميعها هو الله وحده، فمن نظر لذلك لم يستقبح فعل أحد إلخ ... وقال العلامة الأمير(6) لدا قول شارح(7) الجوهرة كتعذيب المطيع إلخ ... ولو نبيا لأن الكلام في مجرد حكم العقل، ولا حرج على الله، لأن كل ما صدر منه فضل أو عدل في مملوكه، وليس تم من له استعلاء عليه حتى يسأل عما يفعل إلى أن قال : فانقسام الفعل إلى حسن وقبيح إنما هو من حيث ظهوره على يد الأغيار إلخ ...

---

(2) هذه المقالة شرحها الشيخ أبو العباس سيدي أحمد التجاني رضي ا عنه، أنظر جواهر المعاني وبلوغ الأماني للعارف با سيدي الحاج علي حرازم ج 2 ص 75 وانظر الجامع لما افترق من درر العلوم الفائضة من بحار القطب المكتوم للعلامة سيدي محمد بن مشري.

(3) العلامة أبو العباس أحمد الصاوي الخلوتي، من أكابر علماء وقته، له تآليف كثيرة منها : حاشية على تفسير الجلالين للسيوطي، ومنها بلغة السالك لأقرب المسالك، وهي حواش على كتاب : المسالك إلى مذهب مالك، للعلامة أحمد الدردير، ومن مصنفاته كذلك : الفرائد السنية لشرح الهمزية. وتوفي رحمه ا بالمدينة المنورة سنة 1241هـ. انظر ترجمته في شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص 364 رقم الترجمة 1448. وفي معجم المطبوعات لإليان سركيس 376 وفي الأعلام للزركلي ج 1 ص 246 وفي دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي ج 5 ص 425.

(4) سورة آل عمران، الآية 26.

(5) سورة البقرة الآية 272.

(6) محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الأزهري المشهور بالأمير. من أعيان المالكية بمصر، توفي بالقاهرة في ذي القعدة عام 1232هـ من مؤلفاته : الإكليل في شرح مختصر خليل. وحاشية على مغني اللبيب لابن هاشم، وانشراح الصدر في بيان ليلة القدر، وحاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد، وكتاب المجموع، في الفقه، وضوء الشموع على شرح الجموع، وغير ذلك. انظر ترجمته في الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 354 وفي معجم المطبوعات لسركيس 473 وفي الأعلام للزركلي ج 7 ص 71. وفي شجرة النور الزكية لمخلوف ص 362 رقم الترجمة 1446، وفي فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ص 133 رقم الترجمة 27.

(7) شارح منظومة جوهرة التوحيد هو العلامة عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، وقد سمى شرحه المذكور : إتحاف المريد لشرح جوهرة التوحيد، ومن مصنفاته الأخرى : السراج الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج، توفي في شهر شوال عام 1078هـ، انظر ترجمته في شجرة النور الزكية لمخلوف ص 304 رقم الترجمة 1176، وفي الأعلام للزركلي ج 3 ص 355، وفي خلاصة الأثر للمحبي ج 2 ص 416، وفي معجم المطبوعات لسركيس 1592.

الملحظ الثاني في قولكم : وأما الرضا بفعل الحق واجب، فمعناه الإذعان له والمطاوعة وعدم القدرة على الإمتناع منه إلخ ...

فالإذعان وما عطف عليه هو مقصودنا المطلوب، وهو حاصل بالتسليم للقضاء الحقي الذي هو من نفس الحكمة الحقيقية المحبوبة، لكونها عن عدل أو فضل المأمور بالإيمان به في حديث : وأن تومن بالقدر خيره وشره، قال العلامة الأمير في حاشيته لدى قول الجوهرة.

وواجب إيماننا بالقدر وبالقضا كما أتى في الخبر(8)

والإيمان بالقضاء والقدر يستدعي الرضا بهما ما نصه ظاهره أن الرضا بنفس الصفتين، وهو كلام السعد في التخلص عن وجوب الرضا بالكفر، قال وهو مقضي لا قضاء، والرضا واجب بالقضاء لا بالمقضي، والذي حققه في حاشيته أنه لا معنى للرضا بالصفة إلا الرضا بآثارها وإن نحو الكفر له جهتان، كونه مقضى الله، وكونه مكتسب للعبد، فيرضى به من الجهة الأولى دون الثانية، وهو معنى قولهم يجب الإيمان بالقدر ولا يحتج به، وما في الصحيح : لام موسى آدم على معصيته، فقال له آدم تلومني على شيء قدره الله علي قبل أن أخلق، قال (ﷺ) فحج آدم موسى أي غلبه(9)، فذلك تأديب في البرزخ، والمنع إنما هو في دار التكليف إلخ ... قال الشيخ مرتضى(10) لدا قول الإحياء في الأصل الثالث من الركن الثالث من العلم بأفعال الله تعالى، في تنبيه : قال ابن همام في المسايرة مع شرحه : فإن قيل حاصل ما ذكرتم أن المعاصي واقعة بقضاء الله تعالى وقد تقرر أنه يجب الرضا بالقضاء اتفاقا، فيجب حينئذ الرضا بالمعاصي وهو باطل إجماعا(11)، قلنا الملازمة بين وجوب الرضا بالقضاء وبين وجوب الرضا بالمعصية ممنوعة، فلا يستلزم الرضا

---

(8) هذا البيت من منظومة جوهرة التوحيد، من نظم العلامة الشهير إبراهيم بن حسن اللقاني، وقيل أنه أنشأها في ليلة واحدة بإشارة من شيخه أبي العباس الشرنوبي، وقد شرحها بثلاثة شروح، ومن مصنفاته : بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل، ونصيحة الإخوان في شرب الدخان، وقضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الأثر، للحافظ ابن حجر، ومنار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، وحاشية على مختصر خليل، وعقد الجمان في مسائل الضمان، وغيرهم من التآليف الأخرى، انظر ترجمته في شجرة النور الزكية لمخلوف ص 291 رقم الترجمة 1113، وفي الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 329 رقم الترجمة 736 وفي فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ص 130 رقم الترجمة 21، وفي الأعلام للزركلي ج 1 ص 28، وفي خلاصة الأثر للمحبي ج 1 ص 6.

(9) انظر صحيح البخاري كتاب التفسير رقم الحديث 4736-4738، وانظره بشرح فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني ج 8 ص 554.

(10) محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، الملقب بمرتضى، فقيه، محدث، مؤرخ، نسابة، توفي بداء الطاعون بمصر عام 1205هـ من كتبه : تاج العروس في شرح القاموس، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ج 7 ص 70 وفي فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ص 526. رقم الترجمة 300، وفي الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 223 رقم الترجمة 544.

(11) انظر إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ج 1 ص 132.

بالقضاء الرضا بها، بل يجب الرضا بالقضاء لا المقضى إذا كان منهيا عنه، لأن القضاء صفة له تعالى، والمقضى متعلقها الذي منع منه سبحانه، ثم وجد على خلاف رضاه تعالى من غير تأثير للقضاء في إيجاده، ولا سلب مكلف قدرة الإمتناع عنه، بل وجد على مجرد وجه المطابقة للقضاء، قال شارحه وهو جواب مشهور، وقد أورد عليه أنه لا معنى للرضا بصفة من صفات الله تعالى، إنما الرضا بمقتضى تلك الصفة، وهو المقضى، فحينئذ اللائق أن يجاب أن الرضا بالكفر لا من حيث ذاته بل من حيث هو مقضى، وقد أوضحه السيد في شرح المواقف فقال : إن للكفر نسبة إلى الله تعالى باعتبار فاعليته له وإيجاده إياه، ونسبة أخرى إلى العبد باعتبار محليته له واتصافه به، وإنكاره باعتبار الثانية دون الأولى، والرضا به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية، والفرق بينهما ظاهر، فإنه ليس يلزم من وجود الرضا بشيء باعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضا به باعتبار وقوعه صفة بشيء آخر، إذا لو صح ذلك لوجب الرضا بموت الأنبياء من حيث وقوعه صفة لهم، وأنه باطل إجماعا، وبالله التوفيق.

الملحظ الثالث في قولكم : وهيهات أن يكون هذا الإذعان الذي هو إجباري مبررا لقولهم لا يفعل ربنا إلا خيرا، إلى أن قلتم : أما المعاصي فإنها وإن وقع الإذعان لها، لكن لا يتصور من مومن رضاها بمعنى محبتها إلخ ...

نحن لا نقول بمحبة المقضى به، وإنما نقول الخير في نفس قضاء الحق به، وهو الذي قررناه واستدللنا لكم عليه بما نقلناه امتثالا لأمركم، حيث أنكم لم يمكنكم مراجعة ذلك في كتبكم متعكم الله بها وآدام النفع بكم، ولم نطل في النقل لأن ما أتينا به فيه كفاية، وهناك أقوال تعاضد فكركم لم نحتفل بنقلها، لأن المقصود الإستدلال على صحة معنى قولهم لا يفعل ربنا إلا خيرا، وقد اتضح الفرق بين الرضا بالقضاء والرضا بالمقضى به، ولا يرضى أحد بالمقضى به إلا من حيثية كونه من فعل القاضي الحكيم، وحيث الكل منه لا قبيح إلخ ... وأما بالنظر للعبد الذي تصدر منه المعاصي فهي بالشرع شر محض بلا توقف، لأن الشارع هو الذي فرق بين الخير والشر، ولا دخل للعقل في هذا إلا على القول بمراعاة التقبيح والتحسين، ونحن لا نقول به من سائر الوجوه لبطلانه وفساد اعتقاده.

الملحظ الرابع في قولكم بعد الأمر بالإعراض عن الميل الطبيعي الذي هو غير معتبر، ومع هذا كله فنحن موقنون بأن أفعال الله حكمة وفضل أو عدل، مع إذعانكم لما قضاه من الشرور الدينية من غير أن تكون مرضية لكم ولا له سبحانه إلخ ...

هذا هو الإعتقاد الصحيح، لأن ما لا يرضاه الحق سبحانه يتعين عدم الرضا به، والله سبحانه يقول : ولا يرضى لعباده الكفر(12)، فكيف يرضى به العبد إلا من حيثية كونه من أفعال الحق سبحانه، أو بالنظر لحالة العبد، مع أنه ينبغي استحضار كون الكفر مقضى به، ونحن لا

(12) سورة الزمر الآية 7.

نرضى إلا بالقضاء الذي هو نفس حكمة في صدوره على وفق العدل، وهو لا يكون إلا مطابقا للإرادة التابعة للعلم، والرضا والمحبة في نظر الأصوليين شيء واحد، واختلفوا هل هما غير المشيئة والإرادة؟ وهو الذي درج عليه في جمع الجوامع، أو الجميع سواء وهو قول جمهورهم كما نص عليه السيوطي في شرحه لقوله في نظمه

ثم الرضا منه مع المحبة غير المشيئة مع الإرادة

ونصه : اختلف في الرضا والمحبة هل هما مع المشيئة والإرادة سواء أو غيرهما، على قولين لأهل السنة، فقال بالأول الجمهور كما حكاه الآمدي(13)، وجزم به الشيخ أبو إسحاق الشيرازي(14)، قال في كتابه الحدود : الإرادة والمشيئة والمحبة والرضا بمعنى واحد إهـ... ونص جمع الجوامع : والرضا والمحبة غير المشيئة والإرادة فلا يرضى لعباده الكفر، ثم قال السيوطي : وأجاب الأولون بأن المراد بالعباد المومنون، ولهذا شرفهم بالإضافة إليه كما في قوله : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان(15)، وقوله تعالى : عينا يشرب بها عباد الله(16).

الملحظ الخامس في قولكم : وكل ما للصوفية يجب رده إلى ما هو المعتقد الحق إلخ ...

ما للصوفية هنا كله موافق لاعتقاد أهل السنة، حسبما اتضح بما نقلناه آنفا، وسلمه علماؤنا رضي الله عنهم، ولا أخالكم بعد إطلاعك على كلامهم إلا مسلما لما قلناه من أنه لا يفعل ربنا إلا خيرا، وقد رأينا المتكلمين ينقلون عن المذاهب فيعترضون غير الحق ويسلمون الحق بالسكوت عنه

(13) علي بن محمد بن سالم التغلبي، الملقب بسيف الدين الآمدي، فقيه أصولي شهير، من مصنفاته الإحكام في أصول الأحكام، في أربعة أجزاء، والمبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين، وغيرها من الكتب الأخرى، توفي بدمشق في يوم الثلاثاء 3 صفر سنة 631هـ، ودفن بسفح جبل قاسيون، انظر ترجمته في ميزان الإعتدال للذهبي ج 1 ص 439، وفي الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 405 رقم الترجمة 874 وفي لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج 3 ص 134، وفي الأعلام للزركلي ج 4 ص 332، وفي طبقات الشافعية للسبكي ج 5 ص 129، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان ج 1 ص 329، وفي دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي ج 1 ص 598.

(14) إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي الشيرازي، ولد ببلاد فارس عام 393هـ، ثم انتقل إلى البصرة، ومنها إلى بغداد، فكان من أكابر علماءها، وله تصانيف منها : اللمع، وشرحها، في علم أصول الفقه، ومنها التنبيه، والمهذب، وكلاهما في الفقه، ومنها كتاب طبقات الفقهاء، والملخص، والمعونة، في الجدل، وتوفي رحمه ا ببغداد عام 476هـ، انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ج 3 ص 88، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان ج 1 ص 4. وفي الأعلام للزركلي ج 1 ص 50، وفي الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 390، رقم الترجمة 743، وفي دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي ج 5 ص 422.

(15) سورة الحجر، الآية 42.

(16) سورة الإنسان، الآية 6.

أو بالتأييد، فيقولون مثلا بعد تقرير مذهب أهل السنة من الأشعرية والماترودية(17) : وقال المعتزلة أو الفلاسفة ويردون عليهم، ثم يقولون : والصوفية يقولون، والمحدثون يقولون، فحينئذ لا بأس باعتقاد ما للصوفية أو المحدثين مما قارب مذهب أهل السنة إذا لم يؤدي إلى بدعة يخرج بها مقلدهم عن دائرة الموحدين.

الملحظ السادس في قولكم : وقد أدبنا الله أن لا ننسب إليه إلا ما هو حسنة، فقال : ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك،(18) ثم أرشد للحقيقة فقال : كل من عند الله(19)، وخرجتم المقالة التي هي (لا يفعل ربنا إلا خيرا) على هذا المخرج، لا على طريق نفي الشر عن فعله كليا.

تخريجكم لهذه المقالة على هذا المهيع يكفي في جواز جريانها على الألسنة، ولكن الذي أقصده هو نفي الشر عن الفاعل المختار، لأن الكفر الذي هو أقبح شر في الخلق إنما تعين شرا بالشرع، وأما من حيثية قضاء الحق به فهو عدل وحكمة، والعدل لا يكون شرا.

ولقد بسط شارح الإحياء القول في هذه المسألة بما أنقله هنا تأييدا لقولكم في هذا المبحث، قال ما نصه : لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في إطلاق الكائنات كلها بإرادة الله تعالى على جهة العموم والإجمال، وأما على التفصيل فنقل عن ابن كلاب أنه قال : لا يجوز أن يقال المعصية بإرادة الله تعالى، دفعا لإيهام أن يكون مأمورا بها على ما سبق لبعض أوهام العوام. كما توهمته فرق الإعتزال، ومنهم من يرى جواز ذلك بتقييد يزيل هذا الإيهام، فيقول : الباري مريد للمعصية وقوعا من مكتسبها، ناه عنها معاقب على فعلها.

قال شارح الحاجبية : والحق أن هاهنا مقامين الأول تحقيق ما في نفس الأمر، والثاني التفسير بما يدل عليه، أما الأول فقد أعطت الأدلة العقلية والسمعية والوجدية أنه جل وعلا مريد لجميع الكائنات على التفصيل وتفصيل التفصيل، من غير استثناء ولا تقييد بإرادة واحدة، من غير تقديم ولا تأخير ولا كثرة، وإنما الإختلاف والكثرة في التعلقات فقط، وأما الثاني فالعمدة فيه إنما هي الواردات السمعية، إذ ذاك عمل لساني، والأعمال قد انقسمت من جهة الأحكام الشرعية إلى ما يجوز وما لا يجوز، والعمل اللساني من ذلك، فما كان منه على مقتضى الأدب بحسن إطلاقه فنعم

(17) نسبة لمحمد بن محمد بن محمود الماتريدي، من أئمة علم الكلام، له مصنفات منها : تأويلات أهل السنة، وشرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة، وكتاب الجدل ومآخذ الشرع، وتأويلات القرآن، وغيرها من التآليف الأخرى، توفي بسمرقند عام 333هـ، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ج 7 ص 19. وفي الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي ج 2 ص 130. وفي كشف الظنون لحاجي خليفة 335. وفي الفكر السامي للحجوي ج 2 ص 108 رقم الترجمة 373.

(18) سورة النساء، الآية 79.

(19) سورة النساء، الآية 78.

وما لا فلا. والآداب إنما تعرف ممن قال : أدبني ربي فأحسن أدبي صلى الله عليه وسلم، وإذا تقرر ذلك فقد ثبت في الشرع ما يدل على أن الأدب عدم التصريح بما تعلق به النهي، أو كان غير ملائم الطباع بنسبته إليه جل وعلا، وإن كان ذلك في نفس الأمر ليس إلا منه، قال تعالى حاكيا عن خليله عليه السلام : الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهو يشفين(20) إلى أن قال الشيخ مرتضى في الفصل بعده : وهذا المطلب أدلته من الكتاب والسنة لا تحصى، وقد مر بعضها، وهي متمسك المحدث، وأما الصوفي فيقول : لا إرادة لغيره، إذ لا إرادة تتوسط بين صفتين، إحداهما تتعلق بإيجاد الفعل وهي القدرة، والأخرى تتعلق بكشفه على ما هو عليه في نفسه، وهي العلم، وقد تقدم أنهما لله تعالى، وبالجملة فالتأثير لله، والتخصيص الإرادي لله، والكشف العلمي لله، والعبد قابل لما يبدو عليه مما يبدو فيه، متى شاءه عادة فهو كسبه، وما لا فليس بكسبه، والكل فعل الله تعالى.

الملحظ السابع في قولكم في قولي : ولا أقول بأن فعل الكفر وما ضاهاه خير إلا من حيثية ما ذكرناه أن الذي تروه خلاف هذا، وهو أنكم لا تقولون فعل الكفر خير من أي وجه كان بالنسبة للكافر نفسه، نعم هو عدل وحكمة.

فإن هذا منكم فيه موافقة لما نقل من أن الشر إنما هو من حيثية المقضى عليه به، وأما من حيثية كونه فعل الحق تعالى وقضائه فهو عدل وحكمة، وهو قولي بأني لا أقول بأن الكفر وما ضاهاه خير إلا من حيثية ما ذكرناه، والذي ذكرنا هو كونه عدلا وحكمة وقضاء من الحق، ومن هذه الحيثية يتعين الرضا على العبد في حق مولاه مع الإستسلام لقضائه، لا لما قضى به، ولا اعتداد بالحكمة الظاهرة لنا في كل ما جرى من أفعال الخلق، وإنما الإعتداد بقضاء الحق وفعله الذي هو عين الحكمة، حتى لا ينجر بنا القول إلى ما بنى المعتزلة عليه مذهبهم من القول بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا إن البارئ حكيم، والحكيم لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى إلا على وفق الحكمة، والبارئ لا يتضرر ولا ينتفع، فيتعين حصر الصلاح فيما يرجع إلى جلب نفع للعبيد أو دفع ضرر عنهم.

قالوا : وإذا كان مضمون الفعل مصلحة خالصة أو راجحة فالحكيم لابد أن يرجح فعله على تركه، وإن كان مضمونه مفسدة خالصة أو راجحة فالحكيم لابد أن يرجح تركه على فعله، وإن استوت جهة المصحة والمفسدة فيه فيوجب ذلك التخير، فإذا وقفنا بعقولنا على شيء من ذلك إما بضرورة أو نظر حكمنا به، وإن وقفت العقول عن إدراك شيء من ذلك تلقياه من الشرائع، فالشرع مخبر عن حال المحل، كالحكيم الذي يخبر أن هذا العقار بارد أو حار، لا أنه يثبت حكما في المحل، وقسموا الأفعال إلى ما يدرك حسنه أو قبحه بالضرورة، كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، وما يدرك حسنه وقبحه بالنظر، كحسن الصدق، والصدق الضار، وقبح الكذب النافع، وما لا يدرك العقل حسنه ولا قبحه إلا بورود الشرع، كحسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال، وترتب على مقالهم مناقضات، وتعالى الحق عن وجوب شيء عليه.

---

(20) سورة الشعراء الآية 80.

الملحظ الثامن في قولكم : قد يقال على قولنا أن الحكمة خير محض وأن الشر حكمة أيضا، فإهلاك الكافرين بطوفان نوح شر لهم وحكمة لا شك فيها، إلى قولكم والذي خلق هذا الشر هو الفاعل المختار إلخ ...

كأني بسيدنا الأخ لم يلقي بالا لما قصدناه من الحكمة في فعل الخالق وقضائه، فإننا نقول قضاؤه وأفعاله إما عدل أو فضل، والعدل والفضل حكمة، والحكمة خير محض بقطع النظر عن المقضى به أو المقضى له، ولا اعتبار بما يقضي به العقل في تمييز الشر من الخير قبل ورود الشارع به، خلافا للمعتزلة الذين حكموا عقولهم، فحكم على الحق بمراعاة الصلاح والأصلح، جل علاه أن يدخل تحت الحكم.

الملحظ التاسع في أمركم لنا بالنظر إلى أسمائه تعالى نجدها متضادة مثل قوله تعالى : (اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم(21))

الذي أفهمه من اتصاف الحق تعالى وتسميته بأسماء الجلال أن ذلك لا يدل على كون الشر صادرا منه تعالى بنسبته إليه، لأن ما نراه شرا هو في الحقيقة خير، وما ورد من هذا القبيل إنما هو للترهيب ليعمل العبد على شاكلة الخير الشرعي، بما له من الكسب الذي سوغ له ربه أن ينسب لنفسه قدرة على ذلك، والكسب هو محط الثواب والعقاب، ولولا تهديد الحق لعبيده بمقتضى أوصاف الجلال على لسان الشارع ليقفوا عند ما حده لهم بالأدب الشرعي في تسمية ما أسماه شرا ليجتنبوه، وما سماه خيرا ليأخذوه، لانتهكت الحرمات بارتكاب سوء العمل، فيوجب ذلك لهم الأمل، والوقوف مع الأدب من علامات الموفقين، جعلنا الله منهم.

ولا بأس أن أنقل هنا كلاما للشيخ الأكبر ابن عربي الحاتمي(22) وإن كان بعضهم ينفر من كلامه وكلام أمثاله، وينفرون من مطالعة فتوحاته، وكان من حقهم أن يعرفوا الرجال بالحق، قال في الباب الثاني والعشرين وأربعمائة : إنما أضاف تعالى الأعمال إلينا لأننا محل الثواب، وهي لله حقيقة، ولكن لما شهدنا الأعمال بارزة على أيدينا، وادعيناها لنا، أضافها تعالى إلينا بحسب دعوانا ابتلاء منه لأجل الدعوى، ثم إذا كشف الله تعالى عن بصيرتنا رأينا الأفعال كلها لله تعالى، ولم نرى إلا حسنا، فهو تعالى فاعل فينا ما نحن العاملون، ثم مع هذا المشهد العظيم لابد من القيام بالأدب، فما كان من حسن شرعا أضفناه إليه خلقا وإلينا محلا، وما كان من سيء أضفناه إلينا بإضافة الله تعالى، فنكون حاكين قول الله تعالى، وحينئذ يرينا الله عز وجل وجه الحكمة في ذلك المسمى سوءا، فنراه حسنا من حيث الحكمة، فيبدل الله سيئاتنا حسنات، تبديل حكم لا تبديل عين(23) إهـ ...

وفي هذا كفاية حيث اتضح به قولهم : لا يفعل ربنا إلا خيرا، وليس في هذه المقالة ما يمس بالعقيدة الصحيحة، وما حملني على كتب هذه السطور إلا ما نراه من إخلاصكم في الود، مع ما عهدناه من

---

(21) سورة المائدة، الآية 98.
(22) انظر التعريف به ضمن هذا المؤلف ج 1 ص 336.
(23) انظر الفتوحات المكية للعارف الرباني الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي الحاتمي ج 4 ص 33.

مكارم أخلاقكم ومحاسنكم التي لا تحصر بالعد، وإني أعتمد على إرشادكم لنا بعد المراجعة إن رأيتم خروجنا عن الجادة، والله الموفق للصواب، وعلى الأخوة والمحبة والسلام، وكتبه عن عجل عبد ربه خديم الحضرة المحمدية أحمد سكيرج أمنه الله(24).

(24) تبين هذه الأجوبة المباركة مدا اهتمام وعناية العلامة سكيرج رحمه ا بعلم الكلام، فقد فاق فيه جميع أقرانه من جهابذة العلماء المحقيقين، وأدرك فيه الغاية المرجوة عند الأولياء المتقين، وكان كثيرا ما يقول : التوحيد عنوان يدل عن جوهره ومفهومه في كلمة ملخصة وهي (لا إله إلا ا) التي تسمى كلمة التوحيد، أو الإخلاص، أو التقوى.

وهذه الكلمة العظيمة تتضمن نفي الألوهية عن كل ما سوى ا ، والدليل على هذا استقراء هذه الكائنات السماوية والأرضية، وما ازدادت به روعة الإبداع، وجمال التنسيق، ودقة النظام، وحكم التدبير، واتحاد القوانين المسيطرة عليها، وثباتها على مر الدهور والأحقاب، كل ذلك دليل ورهان قوي صارخ على وحدة الصانع المنظم المدبر، ولو فرض تعدد الآلهة جدلا، لاستبد كل إله بمشيئته، واستقل بتدبير سلطانه، مما يناسب تناقض مشيئتهم وغايتهم، ويبعث على بعثرة الكون وفساده، فاتساق الكون ووحدة قوانينه برهان ساطع على وحدانية خالقه ومنسقه ومنظمه بمقتضى قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلا ا لفسدتا.